

استفتاء إقليم كردستان ٢٠١٧ ومستقبل العلاقة مع الحكومة الاتحادية

أ.م.د. سبيروان عارب صادق	م.د. شيماء ثامر جواد	أ.م.د. فيان احمد محمد
جامعة صلاح الدين	جامعة الموصل	جامعة بغداد
كلية التربية الاساس	كلية التربية للعلوم الانسانية	كلية التربية للبنات

المستخلص

مثل الاستفتاء فرصة للمطالبة بالاستقلال، وتحقيق الهدف الذي يناضل من اجله الكورد منذ سنين، غير ان نتائج الاستفتاء كانت عكس ما كان متوقع حيث عادت الامور الى ما قبل عام ٢٠١٤، حيث اعادت الحكومة الاتحادية سيطرتها على المناطق التي انسحبت منها عام ٢٠١٤، بل ان سقف مطالبها ارتفع بمطالبتها بنقل إدارة مطارات الإقليم للحكومة المركزية وكذلك المنافذ الحدودية في الإقليم ليكون تحت إشراف الحكومة الاتحادية الاتحادية، وبعد مفاوضات مستفيضة بين الطرفين فان حكومة الإقليم تسعى من خلال مفاوضاتها مع بغداد بأن تحصل على بعض الامتيازات والصلاحيات في إطار السيادة العراقية.

Abstract.

Such as the referendum an opportunity to demand independence, and achieve the goal that is struggling for the Kurds for years, but the results of the referendum was contrary to what was expected as things returned to before 2014, where the federal government re-control of the areas that withdrew from them in 2014, Has increased its demand to transfer the management of regional airports to the central government as well as border crossings in the region to be under the supervision of the federal government, and after extensive negotiations between the parties, the government of the region seeks through the negotiations with Baghdad to obtain some privileges and powers under the sovereignty of Iraq.

المقدمة :

رغم كل يقال عن الاستفتاء الكوردي الذي تم في كردستان العراق يوم ٢٥/٩/٢٠١٧ إلا انه سيبقى محطة تاريخية مهمة ، تؤسس لما بعدها في العراق خاصة وفي المنطقة عامة ، وربما يعود السبب المباشر للمناشدات الدولية والإقليمية للرئيس مسعود البرزاني بإلغاء او تأجيل الاستفتاء ، مرتبطا بفهم عميق لدى تلك الأطراف لتداعيات الاستفتاء ليس على العراق وحده وإنما على المنطقة، وخاصة لدول الثلاث وهي : (إيران وتركيا وسوريا) ، إذ أن "دومينو" التقسيم سيصلها عاجلا أم آجلا، إذ أنتج الاستفتاء قاسما مشتركا بين هذه الأطراف الثلاثة ، رغم تناقضاتها وخلافاتها العميقة والشكوك الكثيرة فيما بينها ، وصل لدرجة طرح الخيار العسكري ضد الدولة الوليدة، من قبل كل دولة منفردة او بشكل مشترك ، فهل تنق القيادة الإيرانية باردوغان ؟ وهل تنق تروिका الحكم الشيوعي(المالية للولي الفقيه) بالعراق باردوغان الحالم باستعادة سلطنة طغرل ، تتعدد سيناريوهات ما بعد الاستفتاء، في أطار تساؤلات حول خطوة الكورد اللاحقة ، التي ثبت إنها وان كانت تلبي رغبات وطموحات السيد البرزاني ، إلا أن النسبة التي تحققت (٧٨%) تؤكد أن الحلم الكوردي يتجاوز شخص الرئيس برزاني ، فهل سيعلن الكورد الانفصال بدولة ضارين عرض الحائط بكل التهديدات ، أم أن سيناريو تأجيل تنفيذ استحقاق الاستفتاء سيبقى المرجح ؟ بكل بساطة كافة المؤشرات تدل على أن الراجح الاحتفاظ بنتيجة الاستفتاء كورقة ضغط لمفاوضات شاقة قادمة دون التسرع في إعلان الدولة، وربما عبرت تصريحات قادة كورد مقربين من السيد مسعود البرزاني ، بعد الاستفتاء عن هذا الخيار، خاصة وان الإقليم الكوردي في العراق عمليا تتوفر فيه شروط الدولة المستقلة قبل الاستفتاء (جيش، علم، حدود وان كان مختلف عليها، ارض وشعب وسلطة.....الخ) وهو إطار اقل من دولة بقليل وأعلى من حكم ذاتي بكثير ، والمؤكد أن الرئيس برزاني يدرك إن فرصة تاريخية قد لاحت ، كان لا بد من اقتناصها لإجراء الاستفتاء والتسلح بورقة الاستفتاء بان هناك شعبا كورديا يمارس حقه في تقرير مصيره، وهو ما لا تستطيع القوى المتحضرة في الغرب تجاوزه وإنكاره ، خاصة بعد نجاحات التي حققها الكورد منذ الاحتلال الأمريكي في التنمية والأمن ومكافحة الإرهاب بمصادقية وموثوقية ، فاقت تردد آخرين واستثمارهم الإرهاب بما يحقق أجنداتهم. وفي ظل تلك التطورات والاحداث الاخيرة فان ثمة تساؤل حول ما هي طبيعة العلاقة التي يمكن ان تكون عليه العلاقة بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية؟ وترتكز الفرضية على توضيح ما يمتلكه اقليم كردستان و هل يمكنه من قيام دولة ام لا . و توضيح اثر العامل الاقليمي و الوطني بعده عامل اساس في تحقيق الحلم الكوردي

منهج البحث؛

المنهج الاستقرائي ، لقراءت الوضع الذي يمكن ان تصل اليه العلاقة بين الحكومة الاتحادية و حكومة اقليم كردستان ، اما هيكلية البحث فقد جاءت بدراسة عدة مطالب وهي :

المطلب الاول: الاستفتاء لغة واصطلاحا .

المطلب الثاني : استفتاء اقليم كردستان و التعقيدات الجيوسياسية.

المطلب الثالث : مدى دستورية استفتاء إقليم كردستان.

المطلب الرابع :المناطق المختلف عليها بين حكومة اقليم كردستان و الحكومة الاتحادية.

المطلب الخامس : دوافع الاستفتاء و تداعياته المحلية و الاقليمية .

المطلب السادس: مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية و حكومة اقليم كردستان

المطلب الاول : - الاستفتاء لغة واصطلاحا .

الاستفتاء في اللغة العربية يعني طلب الفتوى أو الرأي أو الحكم في مسألة من المسائل ويقال أفتى الفقيه في مسألة يعني أبان الحكم فيها ، وأصل الكلمة مشتق من الفعل (أفتى - أوفتو) ،وان كلمة الاستفتاء ورد ذكرها في أكثر من موضع في القرآن الكريم، منها قوله تعالى :((فأستفتهم أهم أشد خلقاً أم من خلقنا إنا خلقناهم من طين لازب)) ،وقوله تعالى ((ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن)) ،وقوله تعالى ((قالت ياأيها الملأ افتوني في أمري ما كنت قاطعةً أمراً حتى تشهدون)) .

المفهوم اصطلاحاً: فقد عرّفه الكتاب بتعاريف متعددة ، فعرفه بعض منهم بأنه (عرض موضوع عام على الشعب لأخذ رأيه فيه بالموافقة أو الرفض) وعرفه بعض الآخر بأنه (أخذ رأي الشعب في موضوع معين) وعرفه الآخرون بأنه (رجوع إلى الشعب لأخذ رأيه بالموافقة أو الرفض في أي موضوع عام كأن يكون موضوعاً قانونياً أو دستورياً أو سياسياً بصفته صاحب السيادة) ،وكلمة الاستفتاء في اللغة الانكليزية والفرنسية يطلق عليها مصطلح (Referendum) ولكن إذا طلب من الشعب إبداء رأيه في رجل سياسي عند انتخابه رئيساً للدولة أو إبداء الرأي في السياسة التي ينوي رجل السياسة هذا انتهاجها أي استفتاء شخصي أو سياسي فإن اللغة الفرنسية قد استخدمت مصطلح(Plebiscite) ولكن هذه التفرقة لم تلق موافقة أغلب الفقه وعلى رأسهم (فيلد) و(ديفرجية) إذ يعتقدون أن هذه التفرقة لا تستند إلى أساس قانوني وإنما إلى ظروف خاصة بفرنسا فقط ، وبإمعان النظر في ثنايا وأبعاد الكثير من المفاهيم السابقة ، ومن خلال الدراسة العامة للعديد من مؤلفات القانون الدستوري والنظم السياسية المتعلقة بهذا الشأن يتبين لنا عدم وجود إجماع عام بين فقهاء القانون الدستوري على

تعريف محدد لمصطلح الاستفتاء ، إذ يذهب جانب كبير من الفقهاء الى التوسيع في تحديد مفهوم الاستفتاء الشعبي ، فيضيفون عليه مفهوما عاما وشاملاً^(١)

بينما نجد البعض الآخر يميل الى التضييق في تحديد معنى الاستفتاء الشعبي إذ يحصره في اطار خاص ومحدد. وقد تمخض عن هذه المفاهيم اتجاهين في فهم ممارسة الاستفتاء الشعبي: أحدهما (عام) والآخر (خاص) :- ^(٢)

❖ الاتجاه العام في فهم الاستفتاء الشعبي :- يمتاز المفهوم العام للاستفتاء الشعبي بالمرونة والانتساع ، مما يؤدي الى توسيع نطاق المشاركة الاستفتائية، إذ تشمل في طياتها أي موضوع يتعلق بالشؤون العامة للدولة. أياً كانت الجهة المختصة به (السلطة التشريعية او التنفيذية) وإيا كانت طبيعة هذا الموضوع سواء كان تشريعياً دستورياً او قانوناً عادياً ام لائحياً ام تصديقاً على قرار أو ميثاق أو اتفاقية دولية.

فالمفهوم العام للاستفتاء الشعبي هو الاتجاه الأكثر شيوعاً وانتشاراً في الفقه الدستوري العربي. فقد اتسع مفهوم الاستفتاء في العصر الحديث إذ أصبح يشمل كل الحالات التي يعرض فيها عمل او موضوع او شخص على الشعب ليبيد رأيه فيه . ان من نتائج إعمال هذا المفهوم توسيع نطاق وتطبيقه بصورة نموذجية في الحياة العملية. مما يؤدي الى تفعيل المشاركة الشعبية في مختلف أوجه الحياة العامة في الدولة وتنمية الروح الديمقراطية والحرية السياسية لاسيما إذا ما توفرت لدى المواطنين الشيء من الوعي السياسي والديمقراطي والشعور بالمسؤولية وإدراك أهمية المشاركة الشعبية في الشؤون العامة التي تعرض عليهم لأخذ رأيهم من خلال الاستفتاء الشعبي.

❖ الاتجاه الخاص في فهم الاستفتاء الشعبي :- الاستفتاء الشعبي وفقاً لهذا المفهوم. يعني تلك العملية التي يتم بواسطتها الرجوع للشعب لأخذ رأيه بصدد مقترح جديد لدستور الدولة أو أحد قوانينها أو لمجرد تعديلها وذلك للموافقة عليه او رفضه ، فإذا كان المفهوم العام للاستفتاء الشعبي يتميز بالمرونة والانتساع. بحيث يشمل معظم أوجه المشاركة الشعبية في النشاطات العامة. فإن المفهوم الخاص للاستفتاء الشعبي، على العكس من ذلك تماماً إذ يحصر حق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة لبلادهم في نطاق ضيق ومحدد. حيث لا تتعدى مشاركتهم وفق هذا المفهوم حدود الاقتراع على مشروع قانون أو قاعدة قانونية ، و تتصرف المشاركة في الاستفتاء وفقاً لهذا المفهوم في عمل السلطة التشريعية فقط . فالاستفتاء يكون مكملاً لعمل السلطة التشريعية وذلك من غير أن يتعارض مع وجود السلطة التشريعية أو يحل محلها .

المطلب الثاني :- استفتاء اقليم كردستان و التعقيدات الجيوسياسية .

بعد سقوط الموصل وانهيار الجيش العراقي شبه الكامل في المحافظات السنية شمال العراق و غربه ، اعلن رئيس اقليم كردستان العراق مسعود البرزاني ان و اقعا جديدا على الارض قد طرأ و فرض نفسه ، وان مسألة استقلال اقليم كردستان بكامل حدوده التاريخية متوقفة على بعض الاجراءات الخاصة بالاعداد لاجراء استفتاء عام حول المناطق المختلف عليها ، وفق اساس ان مفاعيل المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الدائم قد انتهت بالنسبة للكورد^(٣) ، وفي تاريخ ٢٠١٧/٦/٨ أصدر السيد مسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان الأمر المرقم ١٠٦ الذي قرر فيه إجراء الاستفتاء في يوم ٢٥/٩/٢٠١٧ وهو تاريخ رمزي مرتبط بثورة ايلول التي اعلنها الملا (مصطفى البرزاني عام ١٩٦١) ضد الحكومة العراقية انذاك ، ولتنفيذ هذا القرار أوصى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء بإجراء عملية الاستفتاء لتنفيذ وممارسة حق تقرير المصير لشعب كردستان، في إقليم كردستان والمناطق المختلف عليها خارج إدارة الإقليم ، ويتضمن هذا الاستفتاء الجواب على سؤال واحد هو: هل توافق على استقلال إقليم كردستان والمناطق المختلف عليها خارج إدارة الإقليم وإنشاء دولة مستقلة؟ ، وقد تم تكليف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان بالعمل من أجل تهيئة الظروف لمشاركة الجاليات الكوردية المقيمة خارج الإقليم في عملية الاستفتاء^(٤).

إن عملية الاستفتاء التي أجرتها حكومة إقليم كردستان في (٢٥/٩/٢٠١٧) هي دليل على التعقيدات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، وتدلل على ابتعاد الكورد عن تحقيق حلمهم في تأسيس الدولة الكوردية، وأن هذا التعقيد ناتج عن طبيعة الواقع الجغرافي من جانب، ومن جانب آخر عن عدم انسجام المطالب والمصالح السياسية لدى الدول المؤثرة والمتأثرة من استقلال كردستان. ويتناول هذا المطلب التعقيدات الجيوسياسية المرتبطة بمحاولة تشكيل الدولة الكوردية المستقلة في شمال العراق، والتحديات والعوائق التي تواجهها الدول الإقليمية والأنظمة السياسية الأخرى بإزاء هذا الاستقلال :-^(٥)

١- أن النظام السياسي العراقي مبني على دستور يتبنى الفيدرالية، ولكن بالنظر لهيكلية السلطة ولآلية ممارستها في كردستان العراق، ولعلاقتها مع الدولة الاتحادية فهي عابرة للفيدرالية، وإن هذا الجزء من الأراضي العراقية يمتاز بنوع من الاستقلالية يختلف عن الأنظمة الفيدرالية؛ مما جعل النشاطات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية في هذا الجزء من العراق يمتاز بحرية أكبر، وفي حال تشكيل حكومة كوردية مستقلة فلن يحدث تغيير جذري في الحياة الاقتصادية والسياسية والعسكرية

والثقافية لدى الكورد. فضلاً عن أن هناك أجزاءً من هيكلية الحكومة العراقية الحالية كمنصب رئاسة الجمهورية وبعض الحقائق الوزارية الحساسة والمهمة هي تحت تصرّف الكورد، وأن استقلال العراق يعني حرمان المكوّن الكوردي من هذه المناصب والامتيازات.

٢- دور القوى العالمية مهمّ جداً في استقلال الدول الصغيرة، ولكن استقلال اقليم كردستان لتحقيق الحلم الكوردي يمرّ من طهران وأنقرة وبغداد و سوريا، وليس من واشنطن، فهذا الأمر هو واقع جيوسياسي مفروض على الكورد ، مما حتم عليهم اقامة علاقات ودية إلى حدّ ما مع هذه الحكومات المجاورة، وفيما لو استمرّ الكورد بإصرارهم على النزعة الانفصالية ستتخالف هذه الأنظمة السياسية الاربعه لمواجهة الكورد؛ وهذه هي واقعية جيوسياسية متبلورة في مواقف هذه الدول بإزاء الاستفتاء الأخير، والتي تجلّت للعيان مع إجراءاته .

٣- إن نسبة احتمال تحقيق الحلم الكوردي في الظروف المتأزمة الراهنة هي أكثر من الظروف المستتبّة، فعدم الاستقرار في الوضع الجيوسياسي في منطقة الشرق الاوسط وتحديدأ في(العراق و سوريا و اليمن و غيرها من الدول العربية) يكشف عن فجوة في السلطة، من شأنها أن تحقق الحلم الكوردي، ولكن هذا الوضع مختلف فيما يتعلّق بإيران وتركيا، فكلا الدولتين تمران في ذروة قوتهم الإقليمية، فإيران أشبه ما تكون بطائر العنقاء، تؤدي دوراً بارزاً ورئيساً في مجريات المنطقة، وقد عجزت القوى العالمية عن تحجيم هذا المدّ والنهوض الإيراني، وإن سائر القوى الإقليمية كالسعودية وإسرائيل على الرغم من اتخاذ كلّ الجهود ولكنها عجزت حتّى الآن عن التصديّ للدور الإيراني، ومن جانبٍ آخر نجد تركيا قد تبوّأت مكانة اقتصادية وسياسية إقليمية وعالمية لا بديل لها؛ مما تجعل أيّ محاولة من الكورد تواجه عائقاً كبيراً، فضلاً عن أنّ محور الدول العربية في المنطقة ينظر بتشاور وللنزعة الانفصالية الكوردية؛ مما جعل استحالة بلورة موقف متفائل لتشكيل كردستان مستقلة، و السبب في ذلك انه كل الدول العربية تحوي على مكونات ثانوية مما يجعلها في خطر التقهّير ، أمّا الحكومة العراقية فهي الآن تمرّ بأعلى مستويات القوّة منذ سقوط نظام صدام حسين، وتتمتع بقوّة عسكرية وشبه عسكرية (الحشد الشعبي) متميزة ومشحونة بالقوّة والحماس على أعقاب انتصارها على تنظيم داعش، وإنّ هذه المعنويات والقوّة العسكرية كلّها تحت تصرف الحكومة العراقية التي تستطيع تعزيزها بقوى إقليمية ودولية لمجابهة الكورد.

٤- إنّ الحبس الجغرافي (الخناق الجغرافي) الذي يحيط بكورد العراق هو واقع آخر، وهو بدوره يشكّل عائقاً أمام إنشاء دولة كوردية مستقلة، ف كردستان العراق تواجه معوقات أن تكون سويسرا

الشرق الأوسط، وإن دول المنطقة لا تتسجم مع هذا الواقع، وحتىّ إمكانيات الكورد العراق الراهنة لا توفر لهم مثل هذه الفرصة؛ وإنّ ردود الأفعال الإقليمية هي خير دليل هذا الواقع.

٥- إنّ كلّ دول المنطقة والعالم (باستثناء إسرائيل) هي ضدّ إجراء الاستفتاء، وقد تبين الهدف الإسرائيلي من تأييد الاستفتاء في خطاب نتانيا هو الأخير، إذ تحدّث عن إيجاد دولة معتدلة كوردية بإزاء سائر دول المنطقة، وفي الواقع ان دعم اسرائيل لانفصال كوردستان نابع من ايمانها بتحقيق و بداية تنفيذ مخطط تفتيت الشرق الاوسط وفق رؤية كوندليزارييس و بايدن وبرنارد لويسو غيرها من مخططات .

٦- إن كوردستان المستقلة طوال القرن الماضي كانت تمثّل الحلم الكوردي في الشرق الأوسط، ولكن تجربة الكورد في إيران وتركيا وسوريا خلال العقود الأخيرة غير كثيراً في طبيعة هذا الحلم؛ إذ أصبح هؤلاء منسجمين مع الواقع الراهن، وياتوا يبحثون في دولهم عن حقوقٍ متناسبة ومتلائمة مع مكانتهم وحجمهم بحسب تكوينهم الاجتماعي والسكاني.

٧- إن كوردستان العراق تتدرب على الديمقراطية، وإن تحقيق أهداف الديمقراطية تحتاج إلى وقتٍ طويل، ومن جانبٍ آخر فإنّ البنية القومية والطائفية في هذا الجزء من العراق قويّة ومؤثّرة، وإنّ الأحزاب والمكونات السياسية بصفتها الطرف الرئيس في مجمل العملية الديمقراطية في كوردستان العراق هي أضعف من أن تمارس دوراً سياسياً ذا معنى، فقد شهدنا الأطراف الحزبية في السنوات الأخيرة على الرغم من فوزها في الانتخابات المحلية ولكنّها عجزت عن مجاراة العناصر القومية والطائفية.

٨- إنّ العصب الاقتصادي في كوردستان العراق يعتمد على النفط، بعبارةٍ أخرى إن الميزة الاقتصادية التي تتمتع بها كوردستان هي ميزة النفط، إذ إنّ عائدات بيع النفط أدّت إلى تنمية نسبية في كوردستان العراق، ولكن في حال الإصرار على المضيّ بالنزعة الانفصالية فقد تتضاءل قوة تصدير النفط لدى كوردستان، وتصل لأدنى مستوياتها؛ وبالتالي ستواجه الحياة الاقتصادية في إقليم كوردستان خطراً كبيراً، هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر فإنّ الأنظمة الاقتصادية والشركات النفطية الفاعلة في هذه المنطقة ستتصدع في حال بروز أيّ أزمة أو معضلة، وإن هذه الشركات ذاتها تعمل على الحدّ من النزعة الانفصالية.

٩- إن لكوردستان العراق في الوقت الحاضر علاقات اقتصادية واسعة من نظامين سياسيين مجاورين (أي تركيا وإيران)، حتىّ أصبحت الحياة الاقتصادية لدى المواطنين الكورد في شمال العراق مرتبطة بالموقف الاقتصادي لدى إيران وتركيا، وإنّ أيّ حراكٍ سياسيٍّ من نوع الانفصال والاستقلال قد لا

بتحدد مصيره برفض هاتين الدولتين فحسب، بل إنهما ستقفان مع الحكومة الاتحادية في بغداد لممارسة الضغط على القطاع الاقتصادي في المناطق الكردية، وسُترسَم نتائج اقتصادية معقّدة وغامضة من شأنها أن تضعف المكانة الكردية الحالية العابرة للفيدرالية.

١٠- وجود خلاف وتوتر بين كردستان والحكومة الاتحادية على صعيد ممارسة السلطة، ولاسيما فيما يتعلّق بقضيّة كركوك والمحافظات ذات المكوّن الكردي في المحافظات الواقعة جنوب كردستان وغربها، وفي حال نجاح عملية الاستقلال ستكون هذه المناطق محلّ نزاع وخلاف دائم بين كردستان والعراق.

١٢- إن دولة مثل كردستان - المكوّنة من كلّ كرد المنطقة- قد تتمتع بميزات اقتصادية وجيوسياسية مثل طرق النقل البرّي والسيطرة على مسارات الأنهر (التحكّم بدبلوماسية الماء)، ولكن إنشاء دولة كردستان في شمال العراق من دون سائر كرد المنطقة يفتقر لهذه الميزة الجيوسياسية، وستكون مجرد مسرحٍ للتعريف بالمكانة القومية والعرقية لكورد العراق، ولكن هذه المكانة ستجلب عدة عوائق وأزمات جيوسياسية مستمرة لكورد العراق ولسائر كرد المنطقة.

إنّ المحاور المذكورة آنفاً تشير إلى أنّ الحلم الكردي لتأسيس دولة كردستان ترافقه في الوقت الراهن عوائق إقليمية ودولية؛ مما تجعله يبقى في حدّ الاستفتاء، وتفرض على القادة الكرد في شمال العراق تأجيل تنفيذ هذا المطلب لزمانٍ آخر..

المطلب الثالث :-

مدى دستورية استفتاء إقليم كردستان:

نص دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، في المادة (١) منه على أن: (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي [برلماني] ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق) ، ونلاحظ أن المشرع الدستوري العراقي قد أكد على وحدة الدولة وأن هذا الدستور هو ضمانتها، ولاشك في أن تنفيذ أحكام هذه المادة يقع على عاتق السلطات العامة في الدولة ووفقاً للإجراءات الدستورية والقانونية، ويتوجب عليها أن لا تقوم بممارسة أي عمل مخالف للدستور، ومن الجدير بالذكر، أن قواعد الدستور تتمتع بالسمو على غيرها من القواعد القانونية السائدة في الدولة سواء أكانت تلك القواعد صادرة من إقليم كردستان أو من المحافظات غير المنتظمة في إقليم، وتستلزم أعلوية نصوص الدستور أن تكون القواعد الأدنى مرتبة متفقة معها شكلاً وموضوعاً، وأن تلتزم بالحدود التي احتوتها وثيقة الدستور، كما نص البند (ثانياً) من المادة (١٣) منه على ما يأتي: (أولاً- يعد هذا الدستور القانون الأعلى والأعلى في العراق، ويكون ملزماً في أنحائه

كافة وبدون استثناء. ثانياً-لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور، ويعد باطلاً كل نص يرد في دساتير الأقاليم أو أي نص قانوني آخر يتعارض معه) ، وإضافة لما تقدم، فإن دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ لم ينص على حق القوميات أو المكونات بإجراء استفتاء عام يهدف إلى تحقيق الانفصال عن الدولة ، على الرغم من أنه قد منحها حقوقها القومية وغير القومية، وأجاز لها في المادة (٤) إجراء استفتاء لاتخاذ أية لغة محلية أخرى كلغة رسمية إضافية، وتكوين الأقاليم في المادة (١١٩)، وإجراء استفتاء في كركوك والمناطق المختلف عليها لتحديد إرادة مواطنيها، كأخر الخطوات التنفيذية بعد التطبيق والإحصاء في المادة (١٤٠)، وتعديل الدستور في المادة (١٢٦) وبما لا ينتقص من صلاحيات الإقليم التي لا تكون داخلية ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، إلا بموافقة سلطته التشريعية وموافقة سكانه باستفتاء عام، وهكذا فإن قرار استفتاء إقليم كردستان رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٧، غير دستوري، وذلك لتعارضه مع الدستور الاتحادي الذي له السمو على قوانين الإقليم، وعلى هذا الأساس، صوت مجلس النواب بغالبية مطلقة، بجلسة ١٢ أيلول ٢٠١٧ التي حضرها (١٦٨) نائباً رغم انسحاب النواب الكورد، على رفض استفتاء انفصال إقليم كردستان ، وإلزام رئيس مجلس الوزراء باتخاذ كافة التدابير التي تحفظ وحدة العراق والبدء بحوار جاد لمعالجة المسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم ، وقدم السيد رئيس مجلس الوزراء د. حيدر العبادي طلباً في ١٤ أيلول ٢٠١٧ إلى المحكمة الاتحادية العليا بشأن عدم دستورية إجراء انفصال أي إقليم أو محافظة عن العراق، وطلب إصدار أمر ولائي بإيقاف إجراءات استفتاء انفصال إقليم كردستان ، وبعد موافقة المحكمة الاتحادية العليا على هذا الطلب، أصدرت في ١٨ أيلول ٢٠١٧ قراراً يقضي بإيقاف إجراءات انفصال إقليم كردستان العراق، في إقليم كردستان وفي المناطق المختلف عليها التي شملت بالاستفتاء الذي اجري بتاريخ ٢٥ أيلول ٢٠١٧، بموجب أمر رئاسة الإقليم المرقم (١٠٦) في ٨ حزيران ٢٠١٧ لحين حسم الدعاوى المقامة بعدم دستورية القرار المذكور، واستند قرار المحكمة إلى الدستور، وإلى أحكام المادة (١٥١) من قانون المرافعات المدنية المعدل رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩.^(١)

المطلب الرابع : -

المناطق المختلف عليها بين حكومة إقليم كردستان و الحكومة الاتحادية.

ان مطالب اقليم كردستان بالمناطق المحاذية للإقليم باعتبارها مناطق كانت تابعة لمحافظات شمال العراق (السليمانية واربيل ودهوك)، وقد قامت الحكومات العراقية المتعاقبة بتغييرات على الحدود الادارية للمحافظات واقتطاع اجزاء منها و اضافتها الى محافظات اخرى، وشمل هذا الامر كل محافظات العراق بدون استثناء، لأسباب مختلفة اغلبها تعديلات ادارية، واغلب التغييرات على حدود

المحافظات تمت في زمن النظام البائد في العراق، إذ تم استحداث محافظات جديدة وإضافة أفضية وانواحي محافظات أخرى، فهدت على انها عملية تغيير ديمغرافي وقومي ، ومنها في شمال العراق ^(٧) لهذا وحسب المعطيات السياسية الداخلية والاقليمية والدولية فان الاعتقاد السائد ان هناك احتمالان حول مستقبل المناطق المختلف عليها، هناك احتمالان في خصوص طبيعة العلاقة بينهما:-

الاحتمال الاول:

في حال الغاء الاستفتاء ، وعودة العلاقة بين الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم ، ومحاولة تسوية الخلافات حول المناطق المختلف عليها و تسوية الامور الادرية العالقه ، يستند هذا الاحتمال لعدة امور تعتمد على تحقيقه وهي :-

✚ ان اغلب المناطق المختلف عليها كانت تدار بصورة مشتركة قبل هجوم تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٤ ، وهناك اتفاق بين حكومة بغداد واربييل على هذه الادارة، وهي تعد نوعا ما ناجحة وتجنب الطرفين التصعيد والمواجهة، والفوضى الادارية في هذه المناطق.

✚ رغبة الاقليم بالادارة المشتركة مع الحكومة الاتحادية، فهي تسمح للإقليم بسيطرة ظاهرية على هذه المناطق من جهة، ومن جهة أخرى تخفف الاعباء المالية عن الاقليم من خلال قيام الحكومة الاتحادية بالصرف والخدمات، لهذا نرى ان تصريحات من بعض المسؤولين الكورد، وخاصة من قبل رئيس وزراء الاقليم عن رغبتهم في توثيق العلاقات بين بغداد واربييل وحل المشاكل العالقة، وان اجراء الاستفتاء لا يعني الانفصال عن العراق، بل لتحديد رغبة سكان الاقليم، وهو اجراء لكسب ثقة المواطنين بحكومة الاقليم، اذ ان هذا الاستفتاء لم يكن الاول بل سبقه استفتاء عام ٢٠٠٥ ، ويمكن للإقليم ان اراد الانفصال الاعتماد على هذا الاستفتاء.

✚ التهديد بالانفصال هي عملية ضغط على حكومة بغداد لكي تحصل على حلول وسط مع الاقليم بشأن المناطق المختلف عليها، وأقلها الموافقة على ادارة مشتركة لها بصورة قانونية، وهذا ما يسعى اليه اقليم كوردستان .

✚ ظهور بوادر تذمر من سياسة حكومة الاقليم في بعض مناطق ديالى والموصل وصلاح الدين، بل وصل الامر الى حدوث مواجهات بين التوركمان والكورد في طوزخورماتو ، وتذمر المسيحيين والايديزية من الكورد لعدم الوقوف الى جانبهم في مواجهة تنظيم داعش ٢٠١٤ ، لهذا فان بعض التحليلات ذهبت الى احتمال حصول مواجهات عسكرية بين الاقليات الكورد في حالة ضم هذه المناطق بالقوة من قبل الاقليم، ولإدراك حكومة الاقليم هذه المخاطر فأنها ترغب بالادارة المشتركة تجنباً للمواجهة.

🇮🇶 ترغب الحكومة الاتحادية في التوافق مع اقليم كردستان على ادارة مشتركة لهذه المناطق من اجل ابقاء السيطرة الفعلية عليها من جهة، وقيام الحكومة الاتحادية بحماية الاقليات من جهة اخرى.

الاحتمال الثاني:

المواجهة العسكرية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم: في حال تطبيق ماجاء في الاستفتاء ، والذي جوبه بعدم موافقة حكومة بغداد عليه مما يجبر البلاد الى مواجهات عسكرية كما حدث في كركوك و مناطق اخرى ، وهناك عدة نقاط تقود الى هذا الاحتمال، منها:^٨

➤ تصريحات بعض المسؤولين العراقيين من ان قيام الاقليم بإجراء الانفصال سوف يضيع عليهم سنوات طويلة من الانجازات التي تحققت لهم، وهذا بحد ذاته يعد رفض مطلق لانفصال الاقليم عن العراق، خاصة وان الدستور نص في مادته الاولى ان هذا الدستور ضامن لوحدة العراق، وموافقة الكورد عليه في استفتاء عام ٢٠٠٥ يعني التزامهم بكل ما ورد فيه، بما فيه وحدة البلاد، لهذا فان أي اتجاه انفصالي ومحاولة ضم المناطق المختلف عليها بالقوة العسكرية سوف يعطي المبرر الدستوري للحكومة الاتحادية لاتخاذ كل الوسائل الممكنة لحفظ وحدة البلاد واسترجاع المناطق من سيطرة الاقليم.

➤ في الواقع هناك عدة اطراف داعمه للاستفتاء الذي حدث في اربيل منها معلن ك اسرائيل واخر غير معلن ك المانيا و الولايات المتحدة الامريكية ، وبطبيعة الحال ان جميع الاطراف الغربية هدفها تفتيت العراق و الدول العربية ، لتحقيق خريطة حدود الدم (الشرق الاوسط الجديد) لتكوين دويلات صغيرة مكونه وفق اسس عرقية و طائفية لغاية حماية و تحقيق امن اسرائيل بالمنطقة ، اي خلق دويلات ضعيفه لاتستطيع مواجهة خطر اسرائيل و الدول الغربية ، لكن امريكا تعتقد ان الوقت لم يحن لذلك المخطط.

➤ وجود اتجاهات داخل الاقليم معارضة لإجراء الاستفتاء والانفصال، وهي ذات تأثير ملحوظ في الاقليم، وبعضها يملك قوات عسكرية، لهذا فان اصرار ادارة اربيل على الانفصال قد يقود الى حرب داخلية في الاقليم بين المؤيدين له والمعارضين، خاصة وان مثل هذه المواجهات حدثت في اوقات مختلفة في الاقليم وأدت الى خسائر كبيرة للطرفين ، وهذا ماحدث في كركوك .

المطلب الخامس :- دوافع الاستفتاء و تداعياته المحلية و الاقليمية .

أ - دوافع الطرف الكوردي من إجراء الاستفتاء.

استند الطرف الكردي ممثلاً بحكومة الإقليم على عدة دوافع للمضيء قدماً في مشروع حلم إقامة الدولة الكوردية من خلال وقائع ملموسة على الأرض التي تمثلت بسيطرة كوردية مطلقة على مساحات واسعة من الأراضي المناطق المختلف عليها مع الحكومة الاتحادية على الرغم من تضمين الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ مادة ١٤٠ التي وضعت أساساً لتشمل الأراضي التي تضم خليطاً من السكان العراقيين (اي تشمل تنوع اثني فمن الناحية القومية فهي تشمل كورد و عرب و تركمان و ارمن و الكلدان و الاثوريين ، ومن ناحية دينية فهي تشمل مسلمين و مسيحي و ايزدية ، كما يوجد تنوع طوائف متعددة داخل الدين الواحد) الذين تعرضت مناطقهم لعمليات تغيير ديموغرافي ممنهج منذ تولي حزب البعث السلطة في العراق في تموز ١٩٦٨ ولغاية سقوطه في نيسان ٢٠٠٣ ، مما افرز واقعاً جديداً تكتنفه العديد من الصعوبات في إمكانية التوصل إلى حلول مقبولة من كلا الطرفين ، إذ تعد كركوك من ابرز تلك المناطق المختلف عليها بسبب احتواءها على آبار النفط ما يجعلها عصب الدولة الكوردية، فهي تعد قلب كوردستان ، فحسب المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة الانتقالية ، تم إعادة تعريف للحدود الإدارية للمحافظات وتم إدراج ذلك في المادة (١٤٣) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ ، إذ عمد النظام العراقي السابق إلى انتهاج طرقاً للتعريب في تلك المناطق عن طريق الترحيل القسري لسكانها واستبدالهم بآخرين في عملية للتغيير الديموغرافي لطبيعة تلك المناطق^٩ لتكون قنبلة موقوتة في طريق بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، وقد استغل الطرف الكوردي الصلاحيات التي تمتع بها منذ أحداث حرب الخليج الثانية التي أفرزت حكماً ذاتياً وحكومة خاصة تدير شؤون المحافظات الثلاث ، فأنشأ أجهزة أمنية وعسكرية ساعدته في ضبط السيطرة الفعلية على حدود مناطقه المعروفة قبل سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣ ، ليكون الإقليم وحكومته أمراً واقعاً تعاملت معه الحكومة العراقية وفقاً للمعطيات في تلك الفترة فتم إقرار ذلك في الدستور العراقي بل وأعطى للحكومة الكوردية إمكانية فتح الفصليات واستقبال المسؤولين الأجانب دون الرجوع إلى الحكومة المركزية ما يعني " سيادة محدودة للإقليم" معترف بها دولياً وخصوصاً من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، ومنذ ذلك التاريخ ، ساعدت تلك الظروف على تنضيج فكرة الدولة الكوردية وإقامتها بحدود غير تلك المتعارف عليها لتكون نواة الدولة الكوردية الكبرى مع الأخذ بنظر الاعتبار وجود الكورد في جنوب شرقي تركيا وسوريا وإيران ، إذ كانت المعادلة السياسية تخضع لموازن القوى

بين الأحزاب والقوى السياسية المتنفذة ومن ثم استغلته القيادة الكوردية في تأجيج المشاعر القومية في إمكانية تحقيق الحلم الكوردي في إقامة الدولة الكوردية مع ما استشعرته قيادة الإقليم من تأييد دولي لمثل تلك المطالبات المشروعة حسب نظرها، ولغاية عام ٢٠١٤ وما تمخض عنه من تداعيات خطيرة على وحدة العراق بسيطرة الفواعل من غير الدول مثل تنظيم داعش الإرهابي على مساحات كبيرة جداً من العراق وسوريا مما أعطى دافعاً قوياً لحكومة الإقليم في استثمار تلك الأوضاع غير الطبيعية التي يمر بها العراق لتحقيق الهدف المنشود وهو الدولة الكوردية ، مع تزايد اعتماد الولايات المتحدة على قوات البيشمركة لصد أي هجوم متوقع لعصابات داعش على مدن ومحافظة الإقليم لاسيما بعد تهديدات جدية لاحتلال اربيل من قبل تلك الجماعات الإرهابية بعد تمكنهم من احتلال ثاني مدينة كبرى في العراق، ليعلن رئيس الإقليم مسعود برزاني عن نيته إجراء استفتاء لتقرير مصير كردستان ولكن من دون تحديد موعداً لذلك ، ومع انشغال عراقي كامل بحرب التحرير لأراضيه واستعادتها من قبضة التنظيم المتشدد التي أثمرت عن تعاون عسكري ميداني مشترك بين القوات العراقية وقوات البيشمركة ، ساهم ذلك في تحرير المناطق الواقعة تحت سيطرة داعش ، ولقرب انتهاء العمليات العسكرية المستمرة منذ عام ٢٠١٤ مع داعش واندحارها ، أعلن رئيس الإقليم مسعود بارزاني في حزيران عام ٢٠١٧ عن تحديد الموعد النهائي لإجراء الاستفتاء في ٢٥-٩-٢٠١٧، ليكون هذا اليوم بداية عهد الدولة الكوردية الجديدة ، ومع تزايد الازمات الاقتصادية المتتالية التي شهدتها الاقليم وبالخصوص منذ عام ٢٠١٤ وتلويح بغداد بقطع الحصة المالية المقررة للإقليم وحسب الموازنة العامة للبلاد ما أدى إلى تقليص في رواتب الموظفين في الاقليم واعتماد سياسة الانخار الإجباري ، وجدت القيادة الكوردية في إجراء الاستفتاء فرصة للخروج ولو قليلاً من تلك الأوضاع من خلال تحشيد الشعب الكوردي لمسألة تقرير المصير له وإعلان انفصاله عن العراق، فبدأت تصريحات المسؤولين الكورد تصب في ذلك المنحنى ومن أبرزها ، ان نكون جيران جيدين للعراق واعتماد مبدأ اقرار الدولة بحكم الأمر الواقع، فاحتلال الموصل من قبل داعش الارهابي واستعادة كركوك بعد انسحاب القوات العراقية منها ، عملت على التعجيل بمسألة إعلان الدولة الكوردية وهي بمثابة طوق نجاة من عدة تحديات واجهت الإقليم منها سياسية وأخرى اقتصادية ، فالتحدي السياسي يبرز من خلال شرعية بقاء السيد مسعود البرزاني بعد انتهاء ولايته والتجديد له سنتين وهذا ما عدته بعض القوى الكوردية الأخرى بمثابة تعدي على دستور الإقليم ، فأدت تلك الأوضاع إلى تأزيم الوضع داخلياً في الإقليم مع اشتداد الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على معيشة المواطنين ، وعليه يمكن إجمال الدوافع الكوردية من إجراء الاستفتاء وكما يأتي:-^{١٠}

١- إمكانية إعلان الدولة الكوردية استناداً على نتيجة الاستفتاء ، إذ تُعطي نتيجة الاستفتاء الكبيرة المتوقعة من خلال مشاركة أغلبية سكان الإقليم فيه ، دافعاً معنوياً باتجاه إعلان الاستقلال عن بغداد.

٢- استغلال الأوضاع المحيطة بالمنطقة ، إذ تعاني من حرب مستمرة مع داعش ، لذا فإن الوقت الحالي يُعد من أفضل الأوقات لإقامة الاستفتاء ومن ثم إعلان الانفصال.

٣- صرف النظر ولو مؤقتاً عن الأوضاع الاقتصادية التي يُعاني منها الإقليم نتيجة توتر العلاقة مع الحكومة الاتحادية في بغداد ، ولذلك ساءت الأوضاع المعيشية داخل الإقليم بشكل كبير جداً مما اثر في القدرة الشرائية للمواطنين مع ازدياد في معدلات البطالة ، عليه فقد سببت المشاكل الاقتصادية داخل الإقليم الانقسام في المواقف بشأن إجراء الاستفتاء في لوقت المحدد له ^{١١}.

٤- اندفاع أغلبية الشعب الكوردي إلى صناديق الاقتراع يُفسر بحالة واحدة وهي ، بأن تلك الفئة التي لم تتعايش مع ما سببته الحكومات المتعاقبة في بغداد للشعب الكوردي أعطى لها دافعاً قوياً لتحقيق حلم الدولة الكوردية، وهذا يرجع إلى إحساس الكورد بأحقيتهم في تكوين دولة خاصة بهم ^(١٢).

ب- دوافع الطرف العراقي من رفض الاستفتاء.

مع إصرار الجانب الكردي على إجراء الاستفتاء في ٢٥-٩-٢٠١٧ على الرغم من الرفض المسبق للحكومة الاتحادية على إجرائه نتيجة مخالفته للدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥، ولذلك فقد شكلت عملية الاستفتاء على تقرير المصير انهاءً للحالة التوافقية التي عرفها البلد منذ عام ٢٠٠٣ التي عدت العراق دولة اتحادية فيدرالية ، إذ إن الكورد وهم جزءاً من الشعب العراقي قد شاركوا في كتابة الدستور ووافقوا عليه ، فحسب المادة (١١٧-أولاً) منه، عدت إقليم كردستان إقليماً اتحادياً وهو قائم بسلطاته التنفيذية والتشريعية والقضائية منذ عام ١٩٩٢ وبذلك أصبحت تلك السلطات الموجودة في إقليم كردستان ، سلطات دستورية، وعلى ذلك فإن كل الطموحات الكوردية في تأسيس دولة خاصة بهم تصطدم بالأوضاع في المنطقة، فإن الحكومة الاتحادية في بغداد ترى في إجراء الاستفتاء وتوقيته في ظل ظروف الحرب مع داعش ومع عدم حسم المعركة واحتمالية تأثير ذلك على التنسيق اللوجستي والعسكري بين القوات المسلحة العراقية وقوات البشمركة الكوردية بأنه عامل تهديد لوحدة العراق كدولة اتحادية ومن ثم تعطي مبرراً للدول في التدخل في الشأن العراقي الداخلي، وترى بغداد بأن إجراء الاستفتاء سواء في التوقيت المحدد له او في غير هذا التاريخ مخالفة صريحة للدستور العراقي ، وفي هذا الصدد يقول السيد رئيس الوزراء العراقي بأن ذلك من شأنه ان يُعرض امن العراق

والمنطقة للخطر، وكان مجلس النواب العراقي قد رفض الاستفتاء الكردي مانحاً رئيس الوزراء كافة الصلاحيات للحفاظ على وحدة العراق بالرغم من الرفض الحكومي لإقامة الاستفتاء ، استندت حكومة بغداد على رأي صريح من المحكمة الاتحادية بشأن عدم دستورية وقانونية وشرعية الاستفتاء مما أعطى غطاءً قانونياً لما بعد تلك الفتوى والرأي القانوني ، فتم تحريك القوات العراقية على طول حدود محافظة كركوك في خطوة استعادت فيها تلك القوات المحافظة التي انسحبت منها على اثر احتلال داعش للموصل في عام ٢٠١٤ ، منهية بذلك ملف مستعصي حله منذ عام ٢٠٠٣ ، فرجعت السلطة المركزية لتلك المدينة بعد تطورات شهدته لفترة طويلة من التأزم على أحقية كل من الحكومتين الاتحادية والكوردية على إدارتها ، إضافة إلى مطالبة المركز بإدارة ملف والمنافذ الحدودية والمطارات على الرغم من الرفض الكوردي لتلك المطالب واعتبرتها تمعيق للارزمة بين الطرفين ، لان الحكومة العراقية اصرت وقبل بدء أي حوار مع الإقليم أن تمثل اربيل لإجراءات بغداد، وفي ظل تلك الأوضاع نرى من الضروري البدء بإجراءات من شأنها إعادة بناء الثقة بين الطرفين لاسيما في ظل قبول الجانب الكوردي للمطالب الحكومية للوصول إلى حلول مرضية لكلا الطرفين ، وفي حالة قبول الطرفين على البدء بمفاوضات جدية من شأنها تثبيت الحقوق والواجبات لكليهما في ظل التزام دستوري^(١٣) من الممكن القول بان تلك التعهدات التي سئسفر في اتفاقية توضح حقوق وواجبات الطرف الكوردي من خلال:

- ١- التزام القيادة الكوردية بوحدة وسلامة العراق وعدم تعريض أمنه للخطر من خلال الامتثال للنصوص الدستورية التي تشير إلى تلك الحالة.
- ٢- جعل الدستور العراقي الحكم الفاصل في حل أي نزاعات مستقبلية من شأنها تهديد وحدة العراق وخصوصاً في المناطق المختلف عليها.
- ٣- تحديد النسبة المئوية من الموازنة العامة للعراق على أساس عدد السكان لتلك المحافظات التي تُشكل الإقليم ومن ثم يتم صرفها وفقاً لتلك النسبة وتُقر وتحدد في اتفاقية موقعة.
- ٤- التزام الحكومة الاتحادية في بغداد بالحفاظ على امن واستقرار المحافظات الشمالية بعد الاتفاق مع القوات الكوردية (البيشمركة) من خلال تعزيز التبادل اللوجستي والأمني لضمان امن وسلامة تلك المحافظات .
- ٥- العمل على حل الخلافات بين الحكومة المركزية والإقليم بشأن عوائد النفط والمنافذ الحدودية والمطارات عن طريق اللجان الفنية.
- ٦- تحديد جدول زمني متفق عليه لإقامة انتخابات لمحافظة كركوك.

وبذلك سنضمن إمكانية لتسوية الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في ظل توافر عامل الثقة بينهما.

ج:- تداعيات استفتاء إقليم كردستان على المنطقة اقليميا و محليا .

لاشك في أنه من المتوقع أن ينجح عن نتيجة استفتاء إقليم كردستان تأثيرات سياسية محلية تكمن في احتمالية حصول الحرب الأهلية على الأقل بسبب المناطق المتنازع عليها، كما أن هنالك تأثيرات سياسية سلبية تنعكس على الأمن القومي لدول الشرق الأوسط وخاصة تركيا وإيران، إضافة إلى التأثيرات السياسية التي سوف تطل الأمن العالمي وما يمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين بسبب النزاعات والحروب المتوقعة، أو بسبب احتلال تركيا للإقليم، أو بسبب تشجيع بقية الأقليات القومية على الانفصال مما يقسم دول المنطقة.

تأثيره داخل الإقليم :

انقسمت المجموعات السياسية في الإقليم بين مؤيد للاستفتاء وبين مُطالب بتأجيله حتى انتهاء الظروف، إلا أن الغالبية أيده، بينما اقتضت المعارضة على (حركة التغيير/كوران) و(الجماعة الإسلام، وتتهم "حركة كوران" الحزب الديمقراطي الكردستاني باستغلال الاستفتاء للتغطية على مشاكل وأزمات الإقليم، واستغلال الاستفتاء لمصالح حزبية، ورغم عدم رغبة حزب العمال الكردستاني في تحقيق أي مكاسب للحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيسه مسعود البرزاني، لكنه لم يبد موقفاً معارضاً للاستفتاء. إلا أن من المتوقع أن يحاول الحزب تعطيل الاستفتاء في منطقة شنكال/سنجار، وقد لا يسمح بإجرائها في المناطق الخاضعة لسيطرته .

أما حزب الشعوب الديمقراطي التركي، والذي يعدّ الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني، فقد أعلن أكثر من مرة أنه يؤيد الاستفتاء وسيفعل ما بوسعه لإنجاحه، ويؤيد ما سيقرره سكان الإقليم^٤، ويؤيد كُورد سورية في معظمهم الاستفتاء، ويعتبرونه فرصة تاريخية، وخاصة أنصار المجلس الوطني الكوردي، الذين نظموا تجمعات جماهيرية كبيرة في سورية وأوروبا. وتُظهر متابعة وسائل إعلام الأحزاب الكوردية السورية المقربة من إقليم كردستان مدى دعمهم للاستفتاء، فبعد إعلان موعد الاستفتاء أصبحت المواد والأخبار التي تنشر على مواقعهم أكثر من تلك التي تُنشر عن كورد سورية (موقع يكي تي ميديا مثلاً) ويتحصّر المجلس الوطني الكوردي منذ الآن لتنظيم احتفالات وتجمعات جماهيرية في المناطق الكردية في سورية بعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء، وسبق ذلك تنظيم تجمعات جماهيرية للاحتفال بقرب موعد الاستفتاء ودعماً له، ولم تُبدِ الإدارة الكوردية الذاتية في سورية ممثلة بحزب الاتحاد الديمقراطي أي موقف رافضٍ للاستفتاء حتى اليوم؛ غير أن وسائل

الإعلام المقربة من الحزب تروج لفكرة أنّ الحزب الديمقراطي الكردستاني يُحاول التغطية على مشاكله الداخلية بموضوع الاستفتاء، كما قامت قوى الأمن التابع للإدارة الذاتية (الأسايش) باعتقال عدد من مناصري المجلس الوطني الكوردي عشية احتفالهم دعماً للاستفتاء.^(١٥)

تأثيره محلياً على العراق /رفضت حكومة بغداد إجراء الاستفتاء، وصرّح معظم المسؤولين العراقيين بضرورة التركيز حالياً على قتال تنظيم الدولة وإعادة اعمار الموصل، وتأجيل هذه المواضيع لما بعد ذلك، كما ظهرت دعوات من مجموعات عسكرية مقربة من دوائر النفوذ في بغداد تطالب بتهجير الكورد من بغداد في حال انفصال الإقليم عن العراق، ويتأثر المزاج الشعبي في الإقليم بشكل طردي بالحملة السياسية العراقية المناهضة للاستفتاء، ومن المتوقع أن تؤدي مناهضة السياسيين العراقيين إلى زيادة نسبة التصويت، وهو ما يدفع السياسيين العراقيين إلى التأكيد في خطاباتهم على حق الكورد العراقيين في تقرير مصيرهم، في محاولة لتخفيف الأثر الشعبي الكوردي، وقبل الاستفتاء بمدة قصيرة ارتفعت حدة التصعيد من قبل بغداد، ولاسيما بعد قرار البرلمان إقالة محافظ كركوك (د. نجم الدين كريم) المحسوب على الاتحاد الوطني الكردستاني، وتصويت البرلمان العراقي على رفض الاستفتاء في إقليم كردستان.^(١٦)

تداعيات الاستفتاء إقليمياً (تركيا وإيران و سوريا)

أ- التأثير سلبياً على الأمن القومي التركي^{١٧}:

أصدر مجلس الأمن القومي التركي بيان حول استفتاء إقليم كردستان، إثر اجتماع طارئ لبحث موضوع الاستفتاء، وتضمن البيان ما يأتي:

- ١ - احتفاظ تركيا بجميع حقوقها المنبثقة عن الاتفاقات الثنائية والدولية في حال إجراء الاستفتاء.
- ٢ - عدم مشروعية وعدم مقبولية استفتاء إقليم كردستان في ٢٥ أيلول ٢٠١٧.
- ٣ - دعوة إقليم كردستان للتخلي عن إجراء الاستفتاء قبل فوات الأوان.
- ٤ - استعداد تركيا للعمل ما بوسعها للمساهمة بحل القضايا بين الإقليم وبغداد عبر المفاوضات وعلى أساس دستوري.

ب- التأثير سلبياً على الأمن القومي الإيراني:

عدّ المتحدث باسم الخارجية الإيرانية (بهرام قاسمي) استفتاء إقليم كردستان العراق بأنه خطأ استراتيجي يهدد أمن واستقرار العراق، ويجر المنطقة للفضى والتقسيم، وإن الإصرار على إجراء الاستفتاء يتعارض مع العملية السياسية في العراق، ويضرب كل الجهود المبذولة للحرب على الإرهاب في المنطقة، وأوضح موقف إيران من الاستفتاء (أنه بإمكان إخواننا وأصدقائنا الكورد تحقيق

طموحاتهم والحصول على حقوقهم كاملة في ظل عراق واحد وديمقراطي، وعبر دستور وطني)، وحذر (قاسمي) من أن إجراء الاستفتاء في هذه المرحلة لن يجر سوى الفوضى وعدم الاستقرار على المنطقة وعلى كردستان العراق أيضا، واصفا القرار الذي اتخذته قيادة الإقليم بالمتعجل ، كما حذر من أن انفصال كردستان العراق سيكون أشبه بكارثة تتعرض لها المنطقة، وقال إن ذلك يدفع باتجاه تقسيم وتجزئة دول في الشرق الأوسط ، مما يضع مصير الكورد في العراق وبقية شعوب المنطقة وسط أزمة ستضر بالجميع.

ثانيا : - التأثير السياسي العالمي^(١٨)

أن استمرار النزاعات والحروب في منطقة الشرق الأوسط سوف تؤدي إلى الإخلال بالسلم والأمن الدوليين لذلك رفضت استفتاء إقليم كردستان كل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وهي: الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والصين، وقد أصدر مجلس الأمن بيانا بهذا الصدد، فضلا عن تصريح الأمين العام للأمم المتحدة برفضه للاستفتاء.

أ- بيان مجلس الأمن بشأن استفتاء إقليم كردستان:

أصدر مجلس الأمن بيانا بالإجماع في ٢١ أيلول ٢٠١٧، أبدى فيه معارضته لهذه الخطوة الأحادية، وأعرب عن قلقه إزاء التأثيرات المزعزعة للاستقرار، التي قد تنجم عن مشروع حكومة إقليم كردستان، إجراء استفتاء بصورة أحادية الجانب، وعدّ المجلس أن الاستفتاء الذي يعتزم الكورد تنظيمه مقرر في وقت لا تزال فيه العمليات جارية ضد تنظيم داعش الإرهابي، وحذر مجلس الأمن من أن إجراء الاستفتاء يهدد أيضا إعاقة الجهود الرامية لضمان عودة طوعية وآمنة، لأكثر من ثلاثة ملايين نازح ولاجئ إلى ديارهم. وأكد البيان على أن أعضاء المجلس يعبرون عن تمسكهم المستمر بسيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه، ويدعون إلى حل أي مشكلة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، في إطار الدستور العراقي عبر حوار منظم وحلول توفيقية يدعمها المجتمع الدولي.

ب- موقف الأمين العام للأمم المتحدة حيال استفتاء إقليم كردستان:

حث الأمين العام للأمم المتحدة، انطونيو غوتيريش، سلطات إقليم كردستان العراق على إلغاء الاستفتاء الذي تعتزم تنظيمه بشأن الانفصال، محذرا من أنه سيصرف الانتباه عن الحاجة لهزيمة تنظيم داعش وإعادة بناء المناطق التي استعيدت من أيدي مسلحيه وعودة النازحين إليها ، وأكد الأمين العام على أنه يحترم سيادة وسلامة ووحدة أراضي العراق، ويرى ضرورة حل كل القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان عبر حوار منظم وتسوية بناءة .

المطلب السادس : مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية و حكومة اقليم كردستان.

لقد أثبتت الأزمة، إمكانية إدارتها من لدن الأطراف الإقليمية، والوطنية، والمحلية، على حساب الدور الدولي، ما يولّد معادلةً مترابطةً التأثير، عكسيّة العلاقة: فإذا قويت الإرادة المحلية، والوطنية، والإقليمية؛ ضعف دورُ الإرادات الدولية، وهو أمرٌ واقع؛ بل يمكن القول: أنّ الإرادتين: المحلية بكوردستان والوطنية بالعراق، لديهما إمكانية الحدّ من دور الإرادتين الأخرى، ليجعل المشكلة محصورةً بينهما، بوصفهما فاعلين، يوجّهان المشكلة لحلّ يرضيهما، في إطار الفيدرالية، وتحت خيمة الدستور، وحسب ، أمّا إذا أُريد لبغداد، وللإقليم، أن يبنيا علاقاتٍ بمحيطيهما الإقليمي والدولي، فلا ضيرَ فيه، إذا بنيت تلكم العلاقات- وفق الصلاحيات الدستورية- على أسسٍ، تخلو من الاستتباع، والتحكّم في حالهما، وفي قرارهما، وأن تتميزّ تلكم العلاقات بالندية ، وثمة إمكانيةٌ للتحوّل من سيناريو لآخر، تبعاً للمتغيرات الموضوعية، وتوازنات القوى والفواعل الإقليمية والمحلية والدولية؛ فقد يتراجع العراق اليوم، عن كونه قاب قوسين أو أدنى من التقسيم-الذي زُنب له بدءاً بحظر الطيران عقب غزو الكويت، وترسيخ المحاصصة، وإضفاء الشرعية المستمدّة من: قراءة غزاته ورغبتهم، وتأطيرها دستورياً- على حسابٍ تقديم تقسيم سوريا، بما يعطي تصريحاتها مصداقيّةً فاعلةً؛ فسوريا لم تنزل ساحةً لصراع الإرادات: الدولية، والإقليمية، والمحلية؛ التي تلقى بنقلها لرسم خارطتها المستقبلية؛ وقد توافقت مخاوف تركيا مع تحذيرات الروس، من دورٍ مرتقب للولايات المتحدة، يهدف لتقسيم سوريا، ومن أدوات ذلك التقسيم "القوات الكردية" الموسّعة المرتقبة؛ التي ترزح تحت سندان الوعود الأمريكية غير مؤكده، وعزم الردّ التركي، ما يجعل مستقبل القضية الكرديّ على المستوى العالمي أمام مقامرة قد تسبب في وأد الحلم الكردي الكبير، ولهذا يحقّ لنا وللمعنيين بأحداث كوردستان العراق، توقّع امتداد الإرادات في مستقبله، والتحذير من مغبّة تأخّر التفاوض البناء بين بغداد وأربيل؛ فقد ينجرّ العراق إلى ما جرّت إليه سوريا، وما سيكون من مستقبل خارطتها؛ ولا يُنكر في ذلك دور النفاهم والتنسيق الاستراتيجي:العراقي، التركي، الإيراني، في التعامل مع أزمة الاستفتاء؛ في تجاوز آثاره، وحتى في إرجاء تقسيم العراق نفسه، بعد أن أصبحت تركيا وإيران عمقاً سياسياً واستراتيجياً له^(٩)، وبذلك فهناك احتمالان في تحديد رؤى مستقبلية للعلاقة بين الاقليم و الحكومة الاتحادية :

الاحتمال الاول :

تازم العلاقة في حال تنفيذ ماجاء في الاستفتاء (الانفصال) و ذلك لانه سيحرم الاقليم من الحصة من الموازنه الماليه و يحرم الكثير من الشخصيات بان تكون لها مكانه في تشكيل الحكومة ، هذا بلاضافة الى حرامانها من النفط ، وذلك لان الاقليم لم يلغي الاستفتاء بل جمده لوقت لاحق هذا يعني ان الاستفتاء و نتائجه تعد ورقه ضغط ضد الحكومة الاتحادية .

الاحتمال الثاني :

ان يحصل توافق بين الطرفين و ذلك بعد التفاوض ، وذلك لكون المصالح بينهما مصالح مشتركة و لاسيما ان الاقليم يعد بوابه العراق الى دول الجوار الجغرافي .

الاستنتاجات :

- عدم دستورية الاستفتاء بناءً على ماجاء في الدستور العراقي ، والذي يقر باهمية وحدة العراق .
- توقيت الاستفتاء بالنسبة لحكومة الاقليم كان مناسباً و ذلك بسبب انشغال الحكومة الاتحادية بحربها مع داعش .
- يعد الاستفتاء حدثاً تاريخياً ، للكورد ، فهو ورقة ضغط ضد الحكومة وان تاجل تنفيذه .
- هناك عوامل فاعلة و مؤثره على امن و استقرار العراق ، وهي الدول الاقليمية التي لا ترغب بحدوث الانفصال كما انها لا ترغب باستقرار الوضع في العراق ، و تبدو كأنها تدعم الحكومة ضد الكورد ، وفي واقع الامر هي لاتريد للعراق ان يزدهر وان يكون دولة موحده و قوية .

- ^١ - علاء الدين معتز بالله محمود ، الاستفتاء الشعبي و اثره في الديمقراطية " دراسة مقارنة " ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الحقوق ، جامعة دمشق ، ٢٠١٢ ، ص ١٣-١٦ .
^٢ - مفهوم الاستفتاء الشعبي و خصائصه و آلياته ، متوفر على الرابط التالي ..

www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/...

- ^٣ - اقليم كردستان العراق ... هل هي سياسه فرض الامر الواقع ؟ المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، ٢٠١٤ ، ص ١ .
^٤ - استفتاء كردستان و اثره على سورية و المنطقة .

<http://theinternational.lir/west-of-asia/item/996>

- ^٥ - استقلال كردستان العراق و التعقيدات الجيوسياسية في المنطقة ، متوفر على الرابط .
www.bayancenter.org/2017/10/3788/

- ^٦ - علي هادي حميدي الشكراوي ، استفتاء اقليم كردستان في ضوء القانون الدولي و تأثيره السياسي ، شبكة النبأ المعلوماتية ، متوفر على الرابط التالي :

<https://annabaa.org/arabic/author/638>

- ^٧ - حمد جاسم محمد ، استفتاء اقليم كردستان و مستقبل المناطق المتنازع عليها ، متوفر على الرابط التالي ..
fcds.com/politics/829

لمزيد من التفاصيل ينظر الى .. خليل اسماعيل محمد ، المنطقة المتنازع عليها بين الحاضر الملتهب و المستقبل المجهول ، مكتب الفكر و التوعية للاتحاد الوطني الكردستاني ، سليمانبة ، ٢٠٠٧ . روج هات وبسي خالد ، مشكلة المناق المتنازع عليها في العراق ؛ اقليم كردستان العراق نموذجاً ، فاكولتي العلوم الانسانية – سكول الاداب / جامعة دهوك ، مطبعة جامعة دهوك ، ٢٠١٢ .

- ^٨ - حمد جاسم محمد ، مصدر سابق .
^٩ - روج هات وبسي خالد ، مشكلة المناق المتنازع عليها في العراق ؛ اقليم كردستان العراق نموذجاً ، فاكولتي العلوم الانسانية – سكول الاداب / جامعة دهوك ، مطبعة جامعة دهوك ، ٢٠١٢ ، ص ١١٤ .
^{١٠} - محمد كريم جبار الخاقاني ، امكانية تسوية الازمة بين الحكومة الاتحادية و اقليم كوردستان ، المركز الديمقراطي العربي ، متوفر على الرابط التالي .

<https://democraticac.de>

- ^{١١} - استفتاء كردستان العراق فرص ة تحديات ، متوفر على الرابط التالي
<http://fikercenter.com/position-papers/>
^{١٢} - علي حسين حميد ، اكراد العراق و مشروع الشرق الاوسط الكبير " تحليل عوامل الارتباط " مجلة ابحاث استراتيجية ، مركز بلادي للدراسات و الابحاث الاستراتيجية ، العدد ١٦ ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ٢٠٧ .
^{١٣} - علي يوسف ، مشروع استفتاء شمال العراق في الدستور العراقي ، مجلة الابحاث استراتيجية ، مركز بلادي للدراسات و الابحاث استراتيجية ، العدد ١٦ ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ٢٣٤ .
^{١٤} - الشعوب الديمقراطية: ندعم أي قرار يتخذه شعب كردستان في الاستفتاء ، متوفر على الرابط التالي ..

www.basnews.com/index.php/ar/news/kurdistan/349407



أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثاني/ نقابة
الأكاديميين العراقيين /مركز التطوير الاستراتيجي
الأكاديمي وجامعة صلاح الدين/ كلية التربية
الاساس/ اربيل للمدة ١٠-١١ شباط ٢٠٢٠

جامعة واسط
مجلة كلية التربية

^{١٥} - استفتاء كردستان وأثره على سورية والمنطقة ، متوفر على الرابط التالي .

jusoor.co/details/.../323/ar

^{١٦} - المصدر نفسه .

^{١٧} - قراءة استشرافية لمسألة انفصال إقليم كردستان | التحديات ... ،مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ،
متوفر على الرابط التالي .

fikercenter.com/...

^{١٨} - علي هادي حميدي الشكراوي ، مصدر سابق .

^{١٩} - د.مصطفى العلواني ، اثر التدافع الاقليمي و الدولي على اقليم كردستان العراق ruyaa.cc